

مدلول لفظ «الإله» هل هو كلي؟

مقال مختصر

قيدة زهران كاده

على قناته في التليجرام

03 شعبان 1441 = 2020 / 03 / 27

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فقال ابن تيمية في كتاب "الرد على المنطقيين" : ولفظُ "الكلي" يريدون به ما لا يمنع تصوُّره من وقوع الشركة فيه، ثم قد يكون ممتنعاً في الخارج كشريك الباري، وقد يكون معدوماً وإنما يُقدَّرُه الذهن كما يقدر عزرايل، وهذا تمثيلُ أرسطو، وقد يكون موجوداً في الخارج لكن لا يقبل الشركة، وقد يمكن وقوع الشركة فيه ولم تقع، وهم يُمثِّلون هذا باسم "الإله" و"الشمس"، ويجعلون مسمى هذا كلياً لا يمنع تصوُّره من وقوع الشركة فيه، وإنما امتنعت الشركة فيه لسببٍ خارجي، فانحصر نوعه في شخصه لا لمجرد تصور معناه، وهذا مشهورٌ بينهم.

وإنما يصح هذا إذا كان لفظُ "الإله" ولفظُ "الشمس" اسمَ جنس، بحيث لا يُقصد به الشمسُ المعيّنة ولا الإلهُ المعين المعروف، فإنَّ الكلي عندهم مثل اسم الجنس في اصطلاح النحاة، وهو ما علّق على الشيء وعلى كل ما أشبهه، والناس لا يقصدون بلفظ "الشمس" إلا الشمسَ المعينة، واللام فيها لتعريف العهد لا للجنس، كما قال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}، فمُسَمَّى الشمس والقمر هنا جزئي لا كلي، بخلاف لفظ "الكوكب" و"النجم" ونحو ذلك، فإنه كلي، وكذلك اسم "الإله" عند المسلمين إنما يريدون به إلههم، وهو الله لا إله إلا هو.

وعلى هذا، فليس هذا ولا هذا كلياً مشتركاً، بل نفسُ تصور معناه يمنع من وقوع الشركة فيه، فهو معيَّنٌ مختص، وهو الذي يسمونه "الجزئي"، ليس مطلقاً مشتركاً، وهو الذي يسمونه "الكلي" اهـ.

قلت: ابن تيمية لا يمنع كونَ لفظ "إله" اسمَ جنس، وإنما يقول: إذا استعمله المسلمون معرِّفاً، فإنَّ اللام الداخلة عليه تكون لتعريف العهد لا لتعريف الجنس، فيكون مدلولُ الإله حينئذ ذات

الباري عز وجل، ولا يَشْكُ عاقلٌ في كونها لا تقبل الاشتراك، ومعلومٌ أنَّ المعرّف بلام العهد في قوة عَلم الشخص، لأن لام العهد صارت قرينةً على التعيّن والشخص.

وهذا لا يمنع أنّا إذا اعتبرنا اللام لتعريف الجنس، فإنه يكون كلياً، ومعناه أنّ العقل بنظرةٍ ساذجة (أي: خالية عن التحقيق واستقصاء الدلائل) عند تصور المعنى تصوراً أولياً لا يكون فيه ما يمنع صدق المعنى على متعدّد، فالعقل بادئ الرأي لا يقضي بامتناع الشركة، بمعنى أنه لم يَقُمْ في العقل بحسب تلك النظرة مُوجِبٌ يقضي بامتناع الشركة، لا أنه يقضي بإمكانها في نفس الأمر، ومعلومٌ أنّ عدم مُوجِبِ الامتناع لا يستلزم عدم الامتناع، إذ عدم الدليل على شيءٍ لا يستلزم عدم ذلك الشيء، فعدم دليل الامتناع بأول النظر لا يستلزم عدم الامتناع الذي هو الإمكان.

ولهذا حتى مَن عبر بـ(التجوز) - وهو الإمكان - فإنه لم يَقْصِدْ جواز الشركة في نفس الأمر، وإنما قصد التجوز الذهني بمقتضى تلك النظرة، ولهذا قال بعضُ أرباب الحواشي: إنّنا لا نعني من تجوز العقل تجويزه بالنظر الصحيح، بل تجويزه بالنظرة الأولى، ولا شك أنه بهذه النظرة يُجَوِّز الأشياء الممتنعة في الخارج، ولذلك تسمى "النظرة الحمقاء" اهـ.

وقوله (إننا لا نعني من تجويز العقل تجويزه بالنظر الصحيح) ظاهرٌ في أنه تجويزٌ مستندٌ إلى عدم دليل الامتناع، لا إلى نظرٍ صحيحٍ مفضٍ إلى العلم بعدم الامتناع، فههنا عدم علمٍ بالامتناع لا علمٌ بعدم الامتناع، وفرق ما بين الأمرين لا يخفى.

ولهذا قال ابن تيمية في مبحث من مباحث "درء التعارض": ... لكن هذا الإمكان معناه: عدم العلم بالامتناع، لا العلم بالإمكان في الخارج، إذ كلُّ ما لم يَعْلَمْ الإنسانُ عدمه، فهو ممكنٌ عنده إمكاناً ذهنياً، بمعنى عدم علمه بامتناعه، لا إمكاناً خارجياً بمعنى أنه يَعْلَمْ إمكانه في الخارج، وفرق بين العلم بالإمكان، وعدم العلم بالامتناع.

وكثيرٌ من الناس يَشْتَبِه عليه هذا بهذا، فإذا تصور ما لا يَعْلَمْ امتناعه، أو سُئِلَ عنه، قال: هذا ممكن، وهذا غيرٌ ممتنع، وهذا لو فُرض وجوده لم يكن من فُرضه مُحالاً، وإذا قيل له: قولك (إنه لو فُرض وجوده لم يَلْزَم منه محال) قضية كلية وسَلْبٌ عام، فَمِنْ أين علمت أنه لا يلزم من فرض

وجوده محال؟ والنافي عليه الدليل كما أنَّ المثبت عليه الدليل، وهل علمت ذلك بالضرورة المشتركة بين العقلاء، أم بنظرٍ مشترك، أم بضرورة اختصاصتَ بها، أم بنظر اختصاصتَ به؟ ... اهـ .

ومن هنا قال القرافي في "شرح التنقيح" : ينبغي أن يُشاهدَ الفرقُ بين قولنا: إنَّ تصوُّرَ الكلي لا يمنع من الشركة، وبين قولنا: إنه قابلٌ للشركة، فإنَّ تصوُّره إذا لم يمنع، يكون المانع من الشركة منفيًا، ولا يلزم من نفي المانع وجودُ الموجب، لأنَّ مع نفي المانع الخاصِّ قد يتحقق المنعُ من جهةٍ أخرى إما بمانع آخر أو بالذات بأن يكون المنع غيرَ معلَّلٍ بأمر خارج كما نقول: إن السواد لا يمنعه كونه جامعا للبصر أن يكون علما، لأن امتناع كونه علما لذاته غيرُ معلل، وكذلك الواحد ربعُ عُشرِ الأربعين، فيستحيل عليه أن يكون نصفَ عُشرِ الأربعين لذاته، مع أنَّ تصوُّره بما هو تصوُّره لا يمنع من جواز ذلك عليه حتى نستحضر في ذهننا مقدماتٍ حسابيةً، وهو أن ربع الأربعة واحد، والأربعة عُشرِ الأربعين، فالواحد ربع عشر الأربعين، أما مجردُ التصور فلا.

فظهر حينئذ أن قولنا: لا يمنع تصوره من الشركة، لا يُوجب أن يكون قابلا للشركة، بل قد تمتنع عليه الشركة كما تقدم، وقد يقبلها كما في مفهوم الإنسان، فإن تصوره لا يمنع من وقوع الشركة، وهو قابل لها وواقعة فيه، وكذلك جميع الأجناس والأنواع.

فهذا الحرف هو الموجب لقول أرباب علم المنطق: إنَّ من أقسام الكلي واجب الوجود، فإنَّ مجردَ تصوُّرِ أنَّ للعالم إلهًا، هذا بمجردَه لا يكفي في حصول العلم بالوحدانية، حتى نستحضر مقدمات برهان التمانع أو غيره، وحينئذ يحصل العلم بالوحدانية، أما مجردُ التصور فلا، فصار التصوُّر غيرَ مانعٍ بما هو تصوُّرٌ، وهو مع ذلك يستحيل عليه الشركة في نفس الأمر، كما قلنا في الواحد مع نصف عُشرِ الأربعين اهـ .

وقد صرح ابن تيمية بأن "واجب الوجود" نفسُ تصوره لا يمنع الشركة، وذلك في صدد بيان فضل الآيات على الأقيسة، حيث يكون مدلولُ الأولى معيَّنًا، ومدلول الثانية كليًا مشتركًا، فقال في "درء التعارض" : فإذا قيل: هذا محدث، وكل محدثٍ فله محدث قديم، أو: كل ممكن فلا بد له من

واجب، فإنما يدل على قديم واجب الوجود بنفسه، لا يدل على عينه، بل نفس تصوّر هذا لا يمنع من وقوع الشركة فيه اهـ .

بقي أنّ القرافي قال في "شرح التنقيح" : لكن إطلاق لفظ "الكلي" على واجب الوجود سبحانه وتعالى فيه إيهامٌ تمنع من إطلاقه الشريعة، فلذلك قلتُ (أي: في متن التنقيح) : تركته أدباً اهـ . يقصد قسم الكلي الذي وجب عقلاً انحصارُ مصداقه في فردٍ واحد. ولعل الإيهام المشار إليه هو إمكان التعدّد الذي تنافيه براهين التوحيد الدالة على استحالة التعدد.

وقد حرك هذا البحث من المعاصرين الشيخ عبد الله ابن الصديق الغماري، وصنف في ذلك رسالة (اسمها: التوقي والاستنزاه عن خطأ البنّاني في معنى الإله) مانعا فيها كون الإله كلياً، وكتب الشيخ سعيد فودة رسالة في نقد كلامه (اسمها: رفع الاشتباه عن كلية لفظ الإله)، يحسن الاطلاع على الكل، والله الموفق لا رب سواه.